رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

المدى

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com
العدد (2049) السنة الثامنة - الاحد (20) شباط 2011

اليوم في

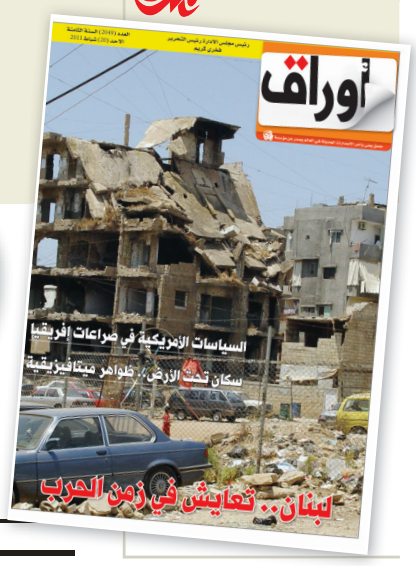

فقاعة

أزمة رئيس حكومة بغداد

من جديد يخرج علينا رئيس مجلس محافظة بغداد بإحدى تصريحاته المثيرة للضحك، فالرجل وهو يعاني من أزمات داخل مجلس المحافظة ومن معارضة شديدة من قبل أعضاء في المجلس اكتشفوا زيف شعارات الزيدي وصمته على الفساد المستشري في دوائر المحافظة، خرج ليتهم مؤسسة المدى بأنها اتصلت بعدد من أعضاء مجلس المحافظة وحرضتهم على تعليق عضويتهم والانضمام للتظاهرات! بهذا التصريح المثير فان رئيس مجلس بغداد كما يسمي نفسه يقلل بهذا الادعاء من إرادة زملائه في معرفة حقائق ما يدور حولهم وقدرتهم على فرز موقفهم من اللصوص والطارئين على الحياة السياسية. المدى إذ تتشرف بتبني هموم الناس والدفاع عن مطالبهم وتنبيه المسؤولين الشرفاء غير الملوثين بالفساد، وإذ يشرفها الانحياز إلى مواقفها، لا تدعي صحة ما ساقه رئيس بغداد لأنها تحترم إرادة السادة الأعضاء الذين أشار لهم في تصريحه الغريب والعجيب وتؤمن بقدرة عدد من أعضاء مجلس محافظة بغداد من الذين انحازوا لمطالب الناس على اتخاذ الموقف الصحيح من ناخبيهم، أما من يملأ الدنيا صخبا وضجيجا، ويفتعل المعارك الوهمية للتغطية على مشاكله وأزماته فنقول له بكل صراحة الناس لن تخدع من جديد.

سياسيون: التخويل من مجالس المحافظات غير منطقي!

منظمو التظاهرات لـ(المدى): لا نحتاج وصاية الزيدي

□ بغداد/المدى

انتقد سياسيون ومراقبون حصر منح تراخيص التظاهرات في العاصمة بيد مجلس محافظة بغداد بغداد "محل الجدل".

وأكدت قيادة عمليات بغداد أن مسألة الحصول على تراخيص التظاهر أو التجمع تتم عبر الاتصال بمحافظة بغداد لأنها الجهة الوحيدة المخولة بمنح تراخيص أو إجازة التظاهر.

وقلل المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح خص به "المدى" من إثارة قضية حصر التراخيص بمحافظة بغداد كون المحافظة هي الحكومة المحلية للعاصمة، حسب قوله، وبالتالي فان الحصول على تراخيص تتم من خلالها. فيما انتقد سياسيون ومراقبون حصر منح تراخيص التظاهرات في العاصمة بيد مجلس محافظة بغداد.

واستغربت النائبة ناهدة الدايني من القائمة العراقية في اتصال مع (المدى) منح التراخيص من جهة هي نفسها التي تقام التظاهرات ضدها، مؤكدة أن التظاهرات حق مكفول في الدستور. يشار إلى أن المتظاهرين في العاصمة كانوا قد طالبوا بإقالة محافظ بغداد ورئيس مجلسها، وشهد المجلس انشقاقا في صفوفه، فقد ساند بعض الأعضاء موقف المتظاهرين المطالب بتوفير الخدمات وإيقاف تبديد الأموال بالمشاريع الوهمية، وعد النائب طلال الزوبعي هذا الأمر "موافقة مجلس المحافظة " بغير الصائب وتقييدا للحريات الشخصية التي كفلها الدستور.

رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد عبد الكريم ذرب، اعتبر أن منح التراخيص والموافقات للقيام بالتظاهرات هي حق من حقوق المحافظة حصراً". وأشار الذرب في اتصال مع (المدى): إلى أن هذه الإجراءات الغاية منها تنظيم التظاهرات وتوفير الحماية للمتظاهرين.

من جانبها اتصلت المدى بعدد من منظمي التظاهرات في بغداد الذين رفضوا التقدم بطلبات إلى مجلس محافظة بغداد للحصول على الموافقات، وقال كريم احمد من جماعة "شباب بلا صمت" إن هذا الإجراء مضحك فالحكومة تعرف مكان وموعد التظاهرة التي ستقام يوم ٢٥ من هذا الشهر، فإذا كانت حريصة على سلامة المتظاهرين عليها أن تحميهم لا أن تهددهم، وأضاف احمد في اتصال مع (المدى): أن طلب موافقة المجلس وهو خصم لنا أمر غير منطقي وغير مبرر فنحن خرجنا وسنخرج ضد المفسدين في مجالس المحافظات وعدد من المسؤولين فكيف نأخذ موافقتهم بعد ذلك، وأضاف اعتقد أننا لا نحتاج إلى وصاية مسؤولين على شاكلة رئيس مجلس محافظة بغداد ومن شابهه.

فيما أصدرت جماعة "شباب من اجل الوطن" بيانا تلقت المدى نسخة منه طالبت المتظاهرين بان تكون تظاهراتهم سلمية، حيث ناشد البيان المتظاهرين بان يحافظوا على ممتلكات الدولة لأنها أموال العراقيين جميعا،وأضاف البيان أن جماعة "شباب من اجل الوطن" سترفع شعار "السلام من اجل عراق آمن ومزدهر".

□ تفاصيل ص٣

□ متظاهرة ليبية ترفع شعارا مساندا لثوار ليبيا واليمن والبحرين .. أ.ف.ب

2 صدام.. غورباتشوف من ارشيف حرب ١٩٩١
6 اليمن.. تظاهرات شعبية واسعة وقمع حكومي
10 الخطة الخمسية لم تحقق تطوراً وتحتاج لاصلاحات

الافتتاحية

لم يعد الصمت ممكناً

زمن الأكثرية الصامتة!

بقلم / فخري كريم

تثير الحركات الاحتجاجية في أنحاء مختلفة من البلاد، تساؤلات تبدو متناقضة، من حيث مضامينها ومنطلقاتها.

فالمظاهرات المعبرة عن هذه الحركات، تستقطب شرائح وفئات من الأوساط الأكثر تضررا في المجتمع، وهم الفقراء المعدمون، والمهمشون من العاطلين وضحايا الحروب والإرهاب، بالإضافة إلى المثقفين المغيبين عن المشهد السياسي ومراكز القرار، والشبيبة من الخريجين والمتعلمين، وهم يشكلون أكثرية عمرية في المجتمع العراقي، وأبناء الشهداء والأرامل.

الملفت أن أوساطا واسعة من بقايا وأشباه الطبقة الوسطى يشكلون شريحة فاعلة في هذه الحركات الاحتجاجية المتنامية.

ومن لا يعرف، فأن هؤلاء، مجتمعين، يمثلون الجزء الفاعل من الأكثرية "الصامتة" التي تبدو في مراحل "السكون القسري" لا مبالية، ومطواعة، يشلها العجز والقهر.

هذا ما تتسم به أيضا قاعدة الحركات الاحتجاجية "الثورية" التي اجتاحت كلا من تونس ومصر، وتزحف بقوة "تسونامي" نحو أقطار عربية أخرى، انتهكت كرامتها ونهبت ثرواتها أنظمة الاستبداد العربي الشمولي، كما هو الحال في ليبيا العقيد، ويمن العقيد الآخر عبد الله صالح، وغيرهما من البلدان المرشحة التي "تكمن" قواها، لتستكمل "تحفزها" وانطلاقتها المباركة.

وإذا كان لمصر تميزها من حيث ظروف نمو ونضوج الحركة الجماهيرية فيها، في ظل انفتاح نسبي "تخديري" لاحتواء المعارضة، فإن تونس شكلت "نموذجا" لطمر الحركة السياسية المعارضة، عبر "شكلانية ديمقراطية" مموهة بتدابير "تحديثية" تنطوي على قمع مستور منظم لتفكيك اطر الحركة السياسية الديمقراطية.

غير أن الأوضاع في كل من ليبيا العقيد القذافي، ويمن العقيد صالح شديدة الشبه بعراق صدام، وليس هذا التشابه مجرد استقراء شكلي، فقد أبدى علي عبدالله صالح في أكثر من مرة إعجابه بمستبد العراق، وعمل جاهدا لاستنساخ تجربته الشخصية في الحكم، واستعان به في التوحيد القسري لليمنيين وبقوته الجوية، ولم يتردد بعد سقوطه من احتضان عناصره القيادية وكوادر حزبه وبعض عناصر مخابراته وأجهزته القمعية التي من الممكن أن يستفيد من خبراتها في قمع الانتفاضات.

ويكفي العقيد القذافي دفاعه المتهالك عن صدام حسين، ومحاولته "النبوئية" ترويع الملوك والقادة العرب في مؤتمر القمة الذي أعقب إعدامه، بأن مصيرهم سيكون مثل مصير طاغية بغداد، إن هم لم يتخذوا الموقف المناسب ضد النظام الجديد في العراق. كما انه انفرد بلا حياء في العمل على إقامة نصب تذكاري للطاغية في أهم ساحات طرابلس، غير عابئ بأوسخ الصفات التي كان يلصقها به صدام طيلة مدة الحرب مع إيران.. لقد وضع النصب ربما ليتذكر هو شخصيا ما ينتظره من مصير، إذا لم يشدد من قبضته على الشعب الليبي الأسير.. وتشير أنباء الأمس انه يستفيد فعلا من الخبرة الدموية لسلفه صدام، حيث تتحدث التقارير عن استخدام المدفعية الثقيلة ورشاشات الطائرات العمودية ضد محتجي بنغازي.

لقد تفنن السادات ثم مبارك بخطوات متدرجة في إعادة صياغة المعارضة رسميا "وتهجينها".

واستكمل علي زين العابدين ما أسس له بورقيبة من عوامل "تغييب" المعارضة وتهجيرها بوسائل "حداثية".

وعمل علي عبد الله صالح على استدراج المعارضة "وتكييفها" في إطار "ديمقراطيته العشائرية" و "خدعة" الوحدة اليمنية التي سرعان ما اكتشف أبناء الجنوب أنها مجرد "احتلال اخوي".

أما صاحب الجماهيرية "الاشتراكية" العظمى والكتاب الأخضر المتهافت، وهو بالمناسبة الدستور الفعلي لليبيا، بل ولعشيرته من حكام أفارقة وأحزاب وشخصيات عربية وآسيويين ممن يتلقطون أرزاقهم من العقيد، فلم يتوان عن "تخوين التحزب"، وهذا بحد ذاته يكفي لتصفية أي تحرك يجمع أكثر من بضعة أشخاص.

لكن المفارقة المثيرة التي غابت عن هؤلاء الحكام، وأمل ألا تغيب عن قادة العراق الجديد، أنهم "أهملوا"، بل لم يخطر ببال احد منهم، بسبب قصورهم السياسي، أن القوى الكامنة في المجتمع، "تنام" على ضيمها وتكظم غيظها بعض الوقت، لكنها يستحيل أن تقبل الموت جوعا، وامتهانا للكرامة، ومصادرة الإرادة "إلى الأبد" كما يحلو للمستبدين أن يحلموا بخلود سلطانهم وتوريثه للأبناء والأحفاد.

إنهم "لخيبتهم" وحسن طالع شعوبهم، لم يكتشفوا أو يتعرفوا على فاعلية "الأكثرية الصامتة" التي تشكل مركز ثقل المجتمعات وقلبها النابض، برغم مظاهر سكونها الكامن.

ولخيبتهم أيضا وبسبب الأفق المحدود لهم ولمنظريهم، ظلوا يواجهون "العولمة" من موقع الجاهلية التي رمزت لها بعران كسر الانتفاضة الثورية في ساحة التحرير.

ظل هؤلاء الحكام وغيرهم لا يرون في العولمة "الموضوعية" في تطورها التاريخي، غير طابعها العسكري في جانب منها، حيث تتسيد الولايات المتحدة والقطبية الواحدية، وتهيمن على العالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية "الاشتراكية".

تجاهل هؤلاء، مثلما نتجاهل "نحن" هنا، المنجزات العظيمة لهذه العولمة، وهي نتاج ابتكار البشرية كلها، وليس كما يدعي القومانيون ودعاة الإسلام السياسي المتخلف بوصفها "نتاجا غربيا"، يصدر لعالمنا، بهدف انتزاع هويتنا وخصوصيتنا، وكما لو أن الدكتاتوريات والاستبداد لم تدمرها.

إن الحجر على "عقول" الناس، ومصادرة ضمائرهم عبر "الاحجيات" العجائزية، وإطلاق الفرمانات لقمع الحريات وملاحقة الناس في حياتهم الخاصة وفي أمور معيشتهم باسم المقدسات التي هم غرباء عنها بسلوكهم المنظور، إن مثل هذا الحجر، لم يعد ممكنا مهما حاول البعض من أشباه الرجال المستورين مؤقتا بلباس المسؤولية المتسلطة.

فاكتشافات الإنسانية العظيمة من وسائل اتصال، ومعلوماتية وشبكتها العنكبوتية، وفرت للأجيال الطالعة مصادر العلم والمعرفة والمتابعة اليومية للرقابة على الحكام والسلطات، كما وفرت لها وسيلة التواصل والتفاعل في ما بينهم بعيدا عن أعين الرقباء والسلطة.

وتوفر هذه الوسائل مصادر التعرف على المستور في حياة أدعياء الورع والتقوى الذين يسرقون المال العام، ويواصلون تعدياتهم على حريات المواطنين وكراماتهم، كما توفر فرصة الإطلاع على "المستور" من سلوكهم الحقيقي.

التناقض في الحركات الاحتجاجية، أنها تبدو في جانبها الأبرز مظهر معافاة ووثوب ويقظة، "ونواة" بلورة حركة ديمقراطية غيبها الاستبداد طوال عقود عن الفعل المقرر في الحياة السياسية، ولكنها من الجانب الآخر المحتمل، مجال لقوى مضادة، أسهمت ظروف التجهيل والقهر في تخليقها وتغييب ما سواها، وهي قوى تنوي إجهاض هذه الحركة وتضييق أفق تطورها الموضوعي.

لكن هذا التناقض، لا يمكن أن يشكل تهديدا للحركة أو انتقاصا من شأنها، لما تنطوي عليه قواها الحية والفاعلة من وعي عميق بحكم رصيد تجربتها التاريخية، وبقوة استشرافها للأثر الايجابي لتكريس النظام الديمقراطي بثوابته الأساسية على مستقبلها.

إن هذه "الأكثرية الصامتة" التي انطلقت تحت ضغوط الحرمان والعوز وغياب الخدمات والتضييق على الحريات، تنتظر الرعاية والاحتضان، لأنها قد تشكل قاعدة تطور التجربة الديمقراطية في البلاد.

إن المتخوفين من حركات الاحتجاج والملوحين لها بتهم الوصاية عليها من "الخارج" والمتطيرين من أمثولتها في التحدي من أجل الحق، نسوا في حمى الفساد المستشري وما يرفقها، قولة الإمام العظيم علي بن طالب:

"إذا ذهب الفقر إلى بلد، قال له الكفر خذني معك!".

وقولة الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري:

"عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، لا يخرج إلى الناس شاهراً سيفه".. وقد تكون الناس ليست بحاجة الآن إلى سيف قدر ما هي تحتاج اليوم إلى صيحات احتجاج..

فيا لها من مقاربة وتوصيف !!

برر استقالته بتفشي المحسوبية وسوء الخدمات

جعفر الصدر: العراقيون بطوائفهم كافة يشعرون بخيبة أمل

□ بغداد/أ. ف. ب

برر النائب جعفر الصدر أمس السبت في مقابلة مع فرانس برس استقالته المفاجئة من منصبه الذي فاز به في انتخابات ٢٠١٠ ضمن قائمة دولة القانون، برغبته في مكافحة تفشي المحسوبية والمحاباة في السياسة العراقية.

وتأتي تصريحات جعفر الصدر بعد أيام من سلسلة الاحتجاجات التي شهدتها أنحاء من البلاد المطالبة بمكافحة الفساد وسوء الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات البطالة.

والصدر هو النائب الأول الذي يقدم على مثل هذه الخطوة لأسباب سياسية خلال ثلاث دورات برلمانية شهدها العراق منذ ٢٠٠٣. والنائب الأول الذي استقال من البرلمان كانت سهام كاظم عن حزب الفضيلة لأسباب أمنية في الدورة السابقة.

وقال الصدر ردا على أسئلة عبر البريد الالكتروني "لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية وحيوية البرلمان في حياة الأمم. غير أنه في العراق ، وللأسف الشديد، تم عمليا تعطيل وإفراغ هذه المؤسسة من محتواها الأساسي وذلك بفعل ما يسمى بالكوتا والمحسوبية وما يلحقها من علاقات زبانية".

وأضاف الصدر أن "أجواء المحسوبية الطاغية أفسدت الحياة السياسية وعرضتها للتآكل والغنغرينة، في وقت ترك فيه المجتمع يواجه لوحده المصاعب الجمة".

وقال الصدر الذي قدم استقالته الخميس "لا أريد هنا أن احمل مسؤولية كل ما آل إليه الوضع ثم القيه بسهولة على من يتحمل قيادة البلد، ولكن علينا الاعتراف بأن خيبة وقلقاً عميقين يخيمان على عموم العراقيين بتعدديتهم الاثنية والمحلية والمذهبية".

وتأتي هذه التصريحات وسط احتجاجات حدثت في جميع أنحاء البلاد، مطالبة الحكومة بمكافحة الفساد وإعادة بناء اقتصاد العراق والبنية التحتية المتداعية في هذا البلد الذي مزقته الحروب.

وأضاف "كل شيء غائب عن الحركة السياسية، إن كان على مستوى الحكومة أو البرلمان: غياب الحلول لمواجهة مشاكل البلد الأساسية والمزمنة، غياب الإستراتيجية والرؤية المستقبلية. كل ذلك في وقت ما يزال فيه المواطن يطالب بعد سنوات بأبسط الخدمات".

وتابع "دون شك، التبعية الثقيلة للنظام البائد، وآثار الاحتلال الثقيلة، والتدخلات الفظة والمتزايدة لدول المنطقة، ثم الإرهاب الذي يضرب وما زال الأبرياء وما تبقى من بنى البلد التحتية، أقول أن كل ذلك وغيرها من الأسباب ساهمت في إيصال البلد للحالة التي هو عليها اليوم".

وأضاف "لكن علينا امتلاك الشجاعة الأدبية والصراحة أن نقول للشعب بأن السياسات الفاشلة التي اتبعت منذ ٢٠٠٣ وحتى اليوم تتحمل أيضاً الكثير من المسؤولية فيما وصل إليه الوضع". وحل الصدر في الانتخابات التي جرت في آذار ٢٠١٠ في المركز الثاني من حيث عدد الأصوات ضمن ائتلاف دولة القانون بعد رئيس الوزراء نوري المالكي عن محافظة بغداد.

أسس والده آية الله العظمى محمد باقر الصدر حزب الدعوة الإسلامية في ١٩٥٧ ، لكنه قتل عام ١٩٨٠ على يد نظام صدام حسين، الذي أطيح به عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة.

ووفقا له أن "الديمقراطية في العراق ما زالت هشة، لذلك على الجميع احترام الدستور والقانون".

ويقول "لقد نجا العراق من الفوضى وما يسميه المراقبون بالدولة الفاشلة، ولكن علينا أن نعي بان مستقبل الوطن لا يحدده الدستور فقط. فعلى المجتمع المدني تقع مسؤولية الدفاع عما تحقق والمطالبة بالمزيد من الإصلاحات. علينا أن لا ننسى بأن المسيرة الديمقراطية، أينما كانت، ليست حركة مجتمعية لا تعرف الرجعة والانتكاس.

مصدر لـ(المدى) إياد علاوي يرفض رئاسة مجلس السياسات

□ بغداد/ إيناس طارق

أكدت مصادر برلمانية لـ"المدى" رفض زعيم القائمة العراقية إياد علاوي تولي منصب رئاسة المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية.

وأشار مصدر من داخل التحالف الوطني رافضا ذكر اسمه إلى: أن علاوي قال شفويا بأنه يرفض تولي منصب المجلس بعد أن قررت الكتل السياسية تحويل التصويت على مجلس السياسات خارج قبة البرلمان. مؤكدا في الوقت نفسه انه لم يصدر إلى الآن بيان رسمي من علاوي برفض المنصب.

وكانت اللجنة المتكونة من حسن السنيد، رافع العيساوي، روز نوري شاويس، قد أنهت عملها، وحسمت جميع الخلافات السياسية المتعلقة بالمجلس الوطني، وأنها اتفقت على أن يكون التصويت على رئيس المجلس الوطني اياد علاوي خارج قبة البرلمان، وان تكون ميزانيته من الحصة المخصصة لرئيس الوزراء أو وزارة المالية. ويتألف المجلس الوطني من رئيسه والرئاسات الثلاث "الجمهورية، الوزراء، النواب" ونوابهم، ورؤساء الكتل البرلمانية ورئيس إقليم كردستان. وتشير المصادر إلى أن علاوي اعلم بالاتفاق، وانه رفض أن يكون رئيسا للمجلس من دون نيله ثقة برلمانية وإعطائه شريعة دستورية.

العراقية وصفتها بالمشكلة

الوطني: لا علاقة لتعديل قانون الاتحادية بربط الهيئات

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

وصف التحالف الوطني، ربط إقرار قانون المحكمة الاتحادية العليا بقرارها الأخير بخصوص الهيئات المستقلة، بالإساءة إلى القضاء العراقي، فيما شددت القائمة العراقية على وجود خروقات كبيرة في عمل المحكمة.

القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الشلاه أشار في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى أن تزامن إقرار قانون المحكمة مع قرار ربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء كان على سبيل الصدفة، وان ائتلافه اخذ الأمر بحسن نية.

وأضاف الشلاه وهو نائب عن التحالف الوطني إذا كان الغرض من إقرار القانون معاقبة المحكمة الاتحادية على قرارها الأخير فهو أمر غير أخلاقي، متابعا أن معاقبتها يعد عدم احترام للقضاء العراقي.

بدوره قال النائب عن القائمة العراقية محمد سلمان لـ"المدى" أن المحكمة الاتحادية باتت جزءاً من مشاكل العراق، مشددا على ضرورة أن يكون هنالك قانون ينظم عملها واستقلاليتها، نافيا حدوث أي اختلاف بين الكتل السياسية في هذا الموضوع فالكل متفق على الأمر، إلا أن هنالك تبايناً في وجهات النظر وفي طبيعية تعديل القانون.

وكانت المحكمة الاتحادية العليا قد أصدرت وفي وقت سابق قرارا مثيرا للجدل يقضي بربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء، الأمر الذي جوبه بانتقادات عديدة من قبل الكثير من البرلمانيين فضلا عن رؤساء هذه الهيئات.

يشار إلى أن مصدرا قضائيا رفيع المستوى قال في تصريح سابق لـ"المدى" إن القضاء العراقي دائما ما يتعرض إلى ضغوطات الحكومة، موضحا أن المحكمة توسعت في تفسيرها لقرار ربط الهيئات كثيرا، فالنص الدستوري يتحدث عن دوائر غير مرتبطة بوزارة ولا يتحدث عن هيئات مستقلة كون الأخيرة لها قانون خاص يحكمها".

وأضاف المصدر "القضاء العراقي لا يزال يعمل على وفق النهج القديم، الذي يخشى مخالفة توجهات الحكومة"، فضلا عن وجود ضغوطات مباشرة من قبل الساسة من خلال اتصالهم بالقضاة المشرفين على القضية المعروضة أمامهم، معربا عن اعتقاده في أن يكون القرار الأخير هو الآخر نتيجة ضغوطات سياسية وحكومية على المحكمة الاتحادية.

قال إن الحكومة لم تفرض نفسها على الناس

خضير الخزاعي: الميزانية لا تتحمل مطالب العراقيين

□ متابعة/ المدى

قلل النائب عن التحالف الوطني خضير الخزاعي، أمس السبت ، من تأثير التظاهرات على تغيير الواقع الخدمي في العراق، مبينا أن الواقع لا يمكن أن يتغير بـ"عصا سحرية" حتى لو تظاهر جميع العراقيين، مشيرا إلى أن السبب يكمن بمحدودية إمكانات العراق في الإنتاج النفطي

وقال الخزاعي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "طاقة العراق وإمكاناته المحدودة بالإنتاج النفطي، جعلته عاجزاً عن تقديم ما يصبو له الشارع العراقي من تحسين للخدمات"، مشيرا إلى أن "الدولة غير قادرة على حل مشكلة الخدمات بعصا سحرية، حتى لو خرج العراق كله في تظاهرات وقام بتغيير هذه الحكومة"، بحسب قوله.

وأضاف الخزاعي أن "ميزانية العراق رغم حجمها الكبير مقارنة بالدول المجاورة، لكن الأخيرة تمتلك بنى تحتية جيدة، في وقت ورث العراق خراباً لا حدود له من النظام السابق"، مبيناً أن "هناك مشكلة في تقديم الخدمات، لكننا في الوقت ذاته لا يمكن أن نأتي بميزانية جديدة تضاف إلى هذه الميزانية".

ويملك العراق ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم غير أنه يحتل المركز الحادي عشر في قائمة أكبر الدول المنتجة، ويمكن للاتفاقيات التي وقعت في الآونة الأخيرة أن ترفع إنتاج العراق من ٢,٥ مليون برميل يوميا إلى قرابة ١٢ مليون برميل يوميا في غضون ست سنوات.

وأقر مجلس الوزراء في السادس من شباط الحالي، الموازنة العامة للعام ٢٠١١ معدلة بعد زيادة ثلاثة مليارات دولار لتصبح قيمتها ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار ستتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي والاقتراض داخليا وخارجيا، مبينا أن إجمالي الإيرادات مقدر بـ٦٨,٦ مليار دولار أما النفقات التشغيلية، إي الرواتب والأجور بشكل خاص، بواقع ٥٦,٤ مليار دولار، في حين تبلغ النفقات الاستثمارية ٢٥,٤ مليار دولار، كما أوضح أن احتساب الإيرادات ناجم عن تصدير النفط الخام على أساس معدل ٧٦,٥ دولار للبرميل وبمعدل مليونين و٢٠٠ ألف برميل يوميا، بينها ١٠٠ ألف برميل من إقليم كردستان.

وأشار الخزاعي إلى أن "العراق الآن دولة ديمقراطية وهو ليس كتونس أو مصر أو ليبيا، لأن الشعب فيه انتخب الحكومة"، معتبرا أن "خطأ الحكومة لا يحسب عليها فقط وإنما على الشعب، لأنه هو من اختارها، ولم تأت بانقلاب عسكري أو على ظهر دبابة كما كان يقول البعض، كما لا يوجد شخص فيها فرض نفسه على الشارع، ليكون الحاكم المطلق"، بحسب تعبيره.

خضير الخزاعي